

لم تفلح المشاورات المغلقة التي عقدها مجلس الأمن الدولي مساء أمس بتوقيت نيويورك، وقبلها بساعات قليلة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة غير الرسمي، في تقريب وجهات نظر الدول الأعضاء بالجمعية العامة بشأن سبل التعامل مع الملف السوري، وكيفية الخروج من الأزمة الحالية التي راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 10 آلاف قتيل.

وبالرغم من تأكيد كبار المسؤولين بالأمم المتحدة على ضرورة وقوف المجتمع الدولي صفا واحدا خلف خطة المبعوث الخاص إلى سوريا كوفي عنان، ظهر جليا من تصريحات ممثلي الدول دائمي العضوية بمجلس الأمن أن الهوة مازالت واسعة بشأن الخطوات المقبلة التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لوقف العنف في سوريا.

ولم تفلح مناشدات الأمين العام بان كي مون، ولا دعوات رئيس الجمعية العامة ناصر عبد العزيز الناصر، في توحيد أصوات ممثلي 15 دولة عضو في مجلس الأمن لمساندة مقترح عنان الجديد بإنشاء مجموع اتصال وضم دول جديدة من خارج مجلس الأمن تستطيع التأثير على الحكومة والمعارضة السورية.

وبعد ساعتين من المشاورات المغلقة في قاعة مجلس الأمن الدولي مساء أمس بتوقيت نيويورك، انطلقت تصريحات متضاربة بين كوفي عنان والمندوبة الأمريكية سوزان رايس من ناحية، ومن ناحية أخرى، بين غالبية مندوبي الدول الأعضاء بالمجلس حول العديد من النقاط منها دور إيران وتركيا في الأزمة، واقتراح عنان الجديد، ودعوة موسكو لعقد مؤتمر دولي، واقتراح فرض عقوبات جديدة على سوريا تحت البند السابع.

ورفض المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة السفير فيتالي تشوركين عقب انتهاء جلسة المشاورات المغلقة أي حديث عن التهديد باستخدام القوة لتغيير النظام في سوريا. وقال "هناك حلقة مفقودة فيما يقولونه، حيث إنهم لا يقترحون أي شيء يحل مشكلة التعامل مع المعارضة وضمان أن توقف هذه الجماعات المعارضة المسلحة العنف، وأن تفكر في الحوار الذي يمكنهم من التعبير السياسي عن رؤيتها لمستقبل سوريا بطريقة يمكن أن تجمع المصالح والمخاوف والأهداف المختلفة للمجموعات الكثيرة التي تتشكل منها سوريا"، مؤكدا أن لا مجال لفرض عقوبات جديدة من مجلس الأمن تحت البند السابع لميثاق الأمم المتحدة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/06/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com